سلسلة الأنوار
Collection Lumières
ISSN (2716-7852) ر د م ك
المؤتمر الدولي حول: الفلسفة و التحولات السياسية و الاجتماعية (أفريل 2013)

التحولات السياسية في الوطن العربي

political transitions in the Arab world

الأستاذ: خوني ضيف الله

جامعة مسيلة (الجزائر) **khouni_dif@yahoo.fr**

ملخص:

ظلت الفلسفة تواكب التحولات السياسية التي عرفتها البشرية منذ اليونان الى عصرنا الحالي. فهذه التحولات نتيجة ضرورية للمتغيرات الفكرية والاجتماعية لدى الشعوب بما فيها المجتمع العربي، قد تكون سلمية أو دامية. وفي كلتا الحالتين نحن بحاجة الى تنظير فلسفي يخرج المجتمع من الازمات وخاصة إذا كان التحول من النوع الثاني أي دامي.

إن الوطن العربي مر باستعمار، كان عليه بعد الاستقلال أن ينظم مؤسسات الدولة على أساس فلسفة ديمقراطية اجتماعية أو سياسية تقر بحقوق الانسان أفرادا وجماعات. كما عرف في الآونة الأخيرة ثورات عنيفة كان عليه أن يرتب بيته، مقرا بالجرائم التي ارتكبت في حق المواطنين والعمل على اصلاح ما أفسد.

ولغاية البحث في هذا الموضوع سوف أتعامل مع الاشكالية التي تدور حول العدالة الانتقالية من مجتمع ساد فيه الظلم بشتى أنواعه الى آخر يسوده العدل والديمقراطية وكيف نتخلص من رواسب الماضي السيئة بطرق سلمية، مستعينا بأعمال فلاسفة معاصرين الذي اختصوا في هذا الموضوع أمثال: Jon Elster, Barbara Cassin, Olivier Cayla, Philippe-Joseph Salazar

مقدمة

اقترن مفهوم التحولات الاجتماعية في البلدان العربية أو غيرها بمبادئ العدالة الاجتماعية التي تعد إحدى الموضوعات المهمة التي قامت عليها الفلسفة. ولذا يمكن صياغة الاشكالية. هل من الممكن تفعيل العدالة وبناء نظام سياسي جديد مقبول لأولئك الذين خرجوا من حالة صراع أو حرب أهلية؟ ما هي أسس وأهمية نظرية العدالة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي الناجح أي عدالة بعد حرب أو صراع؟ هل العدالة الانتقالية تعمل على تعزيز أو تهديد السلام في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية؟ هل تؤدي إلى احترام أكثر أو أقل لحقوق الإنسان وسيادة القانون؟

كل هذه الأسئلة تفتح لنا مجالا للبحث الفلسفي في موضوع قديم وجديد في آن واحد. لم تصبح نظرية الحرب العادلة من أجل القضاء على نظام غير مرغوب فيه موضوع دراسة أكاديمية إلا بعد هزيمة الأمريكان في حرب فيتنام بسبب وحشية الجنود. لقد عمل معارضو هذه الحرب ومن بينهم "مكايل والزر" (Michael Walzer 1935) يبحثون عن الخطاب الأخلاقي للتعبير عن تحفظاتها بشأن هذا الصراع.

العدالة الانتقالية

كثيرا ما تقترن العدالة الانتقالية بحرب أو صراع يتركان وراءهما اشكالات ومشاكل تحتاج إلى أي تخصص علمي، ونحن في عملنا سنقتصر على دور الفلسفة.

إن نظرية الحرب العادلة لا تحتكر الخطاب الأخلاقي على عدالة الحرب. إن فكرة كون بعض الحروب بإمكان أن تكون عادلة لا يروق للمسالمين والواقعيين. بالنسبة للواقعيين، فإن استخدام العنف هو وسيلة غير مقبولة لحل النزاعات لهذا السبب تبقى الحرب دائما غير أخلاقية ومن المستحيل تبريرها. هؤلاء الواقعيون يملكون فكرة تؤكد على أن الحرب غير أخلاقية، ويعتقدون أن الحكومات في حالة حرب لا يمكن لها الاحتفاظ بمتسع من الفخر بسبب القلق الأخلاقي، لذلك لا جدوى من محاولة لتبرير ذلك. ولكن "مايكل والزر" أخذ على عاتقه بدلا من ذلك أن يبرهن على أن قتل الناس في الحرب ليس دائما عملا جنائيا، لأنه في بعض الأحيان ضروري بالنسبة لبلد في حالة دفاع عن النفس بقوة السلاح، لكنه يؤكد على عدم السماح بكل شيء في الحرب.

إن الهدف من هذا العمل هو تبيان العناصر الاخلاقية الكامنة في نظرية العدالة الانتقالية من حيث انطباقها على الفترة التي تالي لحظات الحرب مثل الحرب العالمية الثانية، ويمكن أيضا أن تكون الصراعات

الأهلية مثل رواندا ويوغوسلافيا سابقا والبلدان العربية أخيرا. ومن الواضح أن تدابير المصالحة تختلف من صراع إلى آخر.

من أجل عدالة انتقالية (مواجهة فضائح الماضي أو معالجتها وبناء المستقبل)

إن القضية التي ينبغي الدفاع عنها في هذه الاطروحة الرئيسية هي أن العدالة الانتقالية تقوم على أسس تعزز بناء السلام وتطبيق الديمقراطية في بلد قد خضع لنزاع مسلح دامي دولي أو غير دولي. هذه الاطروحة تركز على القيمة المعيارية التي تهدف إلى حل وسط بين العدالة الجنائية وإعادة البناء السياسي بعد إعادة إصلاح الجرائم الجماعية التي ارتكبت خلال الصراع من جهة والجهود التي تبذل من أجل التوازن السياسي خلال الفترة الانتقالية والتحول الديمقراطي من جهة أخرى.

ولذا تعد المرحلة الانتقالية التي تلي الحروب أو الصراعات وما ينجم عنها من جرائم ومشاكل مهمة جدا للمطارحات الفلسفية. هذه المرحلة حساسة للغاية، لأنها تحتاج لوقت طويل لاستعادة الوضع في المجتمع، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول أخلاقي فيه سيتم التركيز على العدالة الانتقالية والقسم الثاني سياسي يدور حول عملية إنشاء المؤسسات الديمقراطية التي تمثل الإرادة العامة للمواطنين، وهذا يعني العدالة والديمقراطية.

الخطوة الأولى: الاساس الاخلاقي

نظرا لكون الهدف من الحرب هو فقط استعادة السلم، فإن هذه الفترة على وجه التحديد تقتصر على إصلاح الأخطاء التي وقعت خلال الحرب ومساءلة الجهات الفاعلة للجرائم وتقديمهم إلى العدالة كمجرمي حرب. إنها الفترة التي يطبق فيها القانون لإحلال العدالة في كل الاحداث التي سجلت خلال الحرب أو الصراعات من اجل المحافظة على حقوق الانسان مثل الحرية، الحياة والكرامة وإعادة توزيع الثروات على الأفراد: يقول "ميكايل ويلزر" "الحروب العادلة هي حروب محدودة تجري فقط وفقا لمجموعة من القواعد موجهة للحد من استخدام العنف والإكراه ضد المواطنين العزل"[1]

وأخيرا يتبين لنا أن المداولات هي الرابط الأساسي بين عمليات التحول الديمقراطي والعدالة. وينبغي إجراء الحوار النقدي المفتوح مع الأطراف المتضررة في النزاع لأنه أمر ضروري لعدالة انتقالية وذلك

[1] Michael Walzer. *Just and unjust wars.* Basic Books, 1st edition 1977. Traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Simone Chambon et Anne Wicke. *Guerres justes et injustes*. Collection Folio, éditions Gallimard. Paris 2006

للأسباب التالية: (لا يمكن للسلام أن يبنى على أنقاض الحرب ولكن على الآثار التي تتركها)[2]، (إن السلام المبرم يبقى دائما حذرا).[3]

من أجل فهم أفضل للتوقعات المنتظرة من العدالة الانتقالية، "جون إلستر" (Jon Elster1940...) يفسر العناصر المعنية بذلك، والتي نحن بحاجة إلى تحديدها لهذا الغرض:

"أولا، هناك المجرمون ومرتكبو الأخطاء باسم النظام الاستبدادي. ومن ناحية أخرى، هناك ضحايا الذين عانوا الويلات. ثالثا، هناك المستفيدون من المخالفات. لهؤلاء يمكننا أن نضيف فئة المساعدات، التي حاولت تخفيف أو منع المخالفات."[4]

ميكانيزات العدالة الانتقالية

إن المجتمع الذي يكون محلا لهذه المرحلة الانتقالية يواجه تركة ثقيلة جدا لانتهاكات حقوق الانسان. ومن أجل تحقيق العدالة بين الجناة من جهة والضحايا من جهة أخرى أو المنتصرين والمهزومين، السلام والمصالحة، فإن هذا المجتمع يستعمل آليتين لا غنى عنهما لتحقيق العدالة الانتقالية على نطاق أوسع.

الآلية الأولى: لجان تقصي الحقائق والمصالحة

إن لجان تقصي الحقائق والمصالحة آليتان وطنيتان وضعت للبحث الجاد عن الحقيقة حول الجرائم المرتكبة. إنها محاكم من دون قضاة تحاول بناء طريق ثالث بين النسيان والانتقام صرحها يقوم على ثلاثية: الحقيقة (اعتراف بارتكاب الجرائم)، المصالحة (العفو) والتعويض (تعويض الدولة عن الأضرار). إنها جميعا تعني ضحايا الابادة لجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب والتعذيب والاختفاء القسري وكل ما يؤثر على حقوق الانسانية لأنها أصبحت دواء لكل داء في هذه الحالات التي يكون فيها الاعتراف بالجرائم ضروري قبل عملية المصالحة.

"لجان تقصي الحقائق هي هيأة رسمية ومؤقتة شكلت للحقيق في الفترة الماضية من انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني. بعد الحصول على إفادات من ضحايا وشهود وأشخاص آخرون تقوم لجنة

---

[2] Jean-Paul Cahn, Françoise Knopper, Anne-Marie Saint-Gille, *De la guerre juste à la paix juste*, Press Universitaires du Septentrion, Villeneuve D'ascq 2008, p10

[3] *Ibid*. p10

[4] Jon Elster, *Closing the Books, Transitional Justice in Historical Perspective*, Cambridge University Press, United Kingdom, 2004, p99

تقصي الحقائق بإعداد تقرير علني يصبح الاعتراف رسميا بما كان في كثير من الاحيان محرما أو يساء فهمه."[5]

الآلية الثانية: الاجراءات الجنائية (العدالة الجنائية الدولية)

لقد وضع المجتمع الدولي في نهاية القرن الماضي محكمة للدفاع عن احتياجات الإنسانية، وفي عام 1899 في "لاهاي" قام بوصف لقوانين الإنسانية وأعراف الحرب، بعد الجرائم التي ارتكبها النظام النازي خلال الحرب العالمية الثاني وخاصة مفهوم "الجرائم ضد الانسانية " الذي تطور تدريجيا ليكون قاعدة قانونية التي أصبحت جزءا من الاتفاقيات الدولية محددة الجرائم وكيفية ردعها. (بينجامين فيرنز Benjamin Ferencz) النائب العام السابق في محكمة "نورمبورغ Nuremberg " يعتقد أنه لا سلام من دون عدالة ولا عدالة من دون قانون ولا قانون جدير بهذا الاسم دون محكمة تقرر ما هو عادل في ظروف معطاة. هذه المحكمة ثنائية الفضيلة: العقاب المثالي عن الجرائم البشعة والردع الموجه لمنع العودة إلى المآسي.

المرحلة الثانية: النظام السياسي (العدالة والديمقراطية)

ومن أهداف المرحلة الانتقالية هي ازاحة مخلفات النظام السياسي القديم واستبداله بآخر مستقر يؤمن بالحرية ويمارسها وبدولة القانون التي تنصب طبقة سياسية جديدة غايتها احلال السلم الدائم والديمقراطية. هذه المرحلة تعمل على اصلاح المؤسسات واستعادة دولة القانون. إلا أنه من الواجب علينا أن نأخذ في الحسبان آليات المؤسسات الجديدة التي تحتاج إلى العمل الجاد.

لكن ما لم يصبح من الواضح هو أن الدول العربية التي عرفت ثورات لم يعرفوا الظاهرة السياسية وبالتالي السؤال المطروح يدور حول كيفية انطلاق الآلة الديمقراطية. إن الوضع صعب جدا، لدينا الى جانب الدستور الذي يعدل بناءا على أسس الدولة الديمقراطية، مشكل الجيش من جهة وأعضاء الإدارة الذين اعتادوا على نظام استبدادي من ناحية أخرى:

"وهذا يمكن أن يؤدي إلى عصيان الضباط في المستقبل لمختلف الأوامر القانونية الآتية من رجال السياسة المدنيين الذين لا يشتركون معهم في الايديولوجية أو إلى عدم احترام الاحكام الاستراتيجية.[6]

---

[5] Priscilla B. Hayner, *Truth commissions*, the encyclopedia of Genocide and Crimes against, Macillan, reference USA, 2004, volume 3, pp1045-1047

[6] Mark Osiel, *Mass Astrocity, Collective Memory, and the Law*, Transaction Publishers, New Jersey, 1997. Traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Jean-luc Fidel, *Juger les crimes de masse, La mémoire collective et le droit*, éditions du SEUIL, Paris 2006, p433

إن الشيء الذي يميز البلدان العربية ومنها تونس هو انهماك القضاة في دراسة الملفات الساخنة الخاصة بالفساد التي فتحها الثوار. هؤلاء القضاة يتلقون العون في عملهم من خبراء في المحاسبة للتدقيق في حساب الشركات المجرمة ومن فرقة بوليسية تكون في الخدمة من أجل تنفيذ أوامر المهمة. وبالتالي أصبح الاهتمام بالعدالة الانتقالية أقل نظرا لمستجدات المحاسبة ورد الاعتبار للمواطن العربي.

الخاتمة:

إن من مهام الفلسفة ومن موضوعاتها هو الاهتمام بانشغالات الانسان أينما كان وحيث ما كان. ولم تبقى متعلقة بالأمور الميتافيزيقية. ومن بين هذه الانشغالات التحولات الاجتماعية العميقة سياسيا اقتصاديا وقضائيا. لأن هذه التحولات الاجتماعية في البلدان العربية والعالمية قضية الساعة يتقاسمها العلماء من جميع التخصصات وخاصة الفلسفة التي تحاول بناء مجتمع يسوده العدل والحرية تحكمه دولة القانون مستعينة بالنظريات السابقة وإسقاطها على الحاضر.

المراجع

1- Jean-Paul Cahn, Françoise Knopper, Anne-Marie Saint-Gille, *De la guerre juste à la paix juste,* Press Universitaires du Septentrion, Villeneuve D'ascq 2008
2- Jon Elster, *Closing the Books, Transitional Justice in Historical Perspective*, Cambridge University Press, United Kingdom, 2004
3- Mark Osiel, *Mass Astrocity, Collective Memory, and the Law*, Transaction Publishers, New Jersey, 1997. Traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Jean-luc Fidel, *Juger les crimes de masse, La mémoire collective et le droit*, éditions du SEUIL, Paris 2006
4- Michael Walzer. *Just and unjust wars.* Basic Books, 1st edition 1977. Traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Simone Chambon et Anne Wicke. *Guerres justes et injustes*. Collection Folio, éditions Gallimard. Paris 2006
5- Priscilla B. Hayner, *Truth commissions*, the encyclopedia of Genocide and Crimes against, Macillan, reference USA, 2004, volume 3